الفصل الثالث
مدخل إلى المنهج التاريخي (٢)

قد يظن البعض أن الباحث يمتلك حرية مطلقة في اختيار المنهج الذي سيطبقه في دراسته، لكن هذا الظن يبدو بعيداً تماماً عن جادة الصواب، ذلك لأن كل ظاهرة أو مشكلة بحثية تحمل في ثناياها خصائص وسمات تختلف تمام الاختلاف عن الأخرى، وهذه الخصائص والسمات تفرض نفسها، وبالتالي تفرض على الباحث اختيار منهج بعينه لدراستها أو لحلها، وإلا نال في آخر دراسته الخسران المبين؛ لأنه لن يستطيع التوصل إلى النتائج المرجوة، ومن ثُمَّ فلن يستطيع التحقق من صحة فروضه، وستبدو نتائج بحثه غير منطقية وغير متوائمة، وغير صادقة في عكسها لواقع دراسته.

وعلى سبيل المثال فإن لنوع النظرية الاجتماعية التي يزعم الباحث استخدامها كي يفسِّر بها دراسته شروطاً منهجية تتلاءم مع نوع وطبيعة هذه الدراسة، فالدارس الذي يتجه لدراسة التركيبة الطبقية في مجتمع ما من المجتمعات لا يصلح معه إلا المنهج التاريخي، ولا يصلح هذا مع نظرية لا تستخدم هذا المنهج بالأساس كالنظرية التبادلية مثلاً، أو النظرية الأيكولوجية (البيئية)، أو حتى النظرية المادية التاريخية لكارل ماركس[1].

ولا يجب أن نغفل أن حجم مجتمع الدراسة – مثلاً – يفرض على الباحث شروطاً معينة، أولها ضرورة استخدامه منهجاً معيناً، فالباحث المتصدي لدراسة تأثير الإعلام على أيديولوجيات (أفكار) طلبة كلية التربية مثلاً، فإنه لا يستطيع استخدام منهج دراسة الحالة، أو المنهج الوصفي باستخدام مدخل المسح الاجتماعي، أو المنهج التاريخي، لكنه يستطيع توظيف المنهج الإحصائي التجريبي أو شبه التجريبي، ذلك أن منهج دراسة الحالة لا يحتاج إلا عينة صغيرة الحجم من مجتمع الدراسة، ومدخل المسح الاجتماعي يتطلب عينات كبيرة الحجم، كما أن المنهج التاريخي سيحتاج بالتأكيد إلى المصادر الأولية كالوثائق والمذكرات والمحاضر الرسمية وغيرها.

---

[1] لمزيد من التفاصيل عن اتجاهات تفسير التاريخ أنظر : عبدالحليم عويس : تفسير التاريخ علم إسلامى، ص٢٣ وما بعدها ؛ أحمد زكريا الشلق : ما التاريخ، ص١٠٩ وما بعدها ؛ محمد رشاد خليل : المنهج الإسلامى لدراسة التاريخ وتفسيره، ص٧٣ وما بعدها.

وتجدر الإشارة إلى أن لكل منهج من مناهج البحث العلمي شروطاً معينة وقدرات محددة، وقد تكون محدودة في عمليات التحري والبحث عن المعلومة والتعامل معها، تفرض على الباحث توظيفها في ظروف معينة وحالات معينة.

ويمكن القول إن المنهج التاريخي يفرض علينا الحصول على وثائق وسجلات رسمية، وروايات أشخاص عاصروا الأحداث، بينما المنهج التجريبي أو المنهج شبه التجريبي لا يتطلبان من الباحث ذلك، بل يطلبان منه استخراج عينة من مجتمع البحث، أفرادها منتخبين بطريقة موضوعية، وبضوابط يحددها خبراء مناهج البحث، وذلك كله بهدف الحصول على البيانات والمعلومات منهم بشكل إما مكتوب أو شفوي، وبناء على ما صرحوا به في إجاباتهم؛ وحسب الطرق الإحصائية المعينة؛ يستطيع الباحث التوصل إلى ارتباطات محددة بين متغيرات دراسته.

وجدير بالذكر – والحالة هذه – الإشارة في عجالة إلى أن تاريخ البشرية هو عبارة عن مجموعة الفعاليات الاجتماعية مُقسَّمة إلى حقب أو قطاعات أفقية تبدأ وتنتهي بتاريخ معين أو حدث مفصلي معين، كأن نقول مثلاً: إن سقوط بغداد بداية حقبة ونهاية حقبة، كأن نقول مثلاً : إن الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت على مصر سنة ١٧٩٨م صار يُؤرَّخ بها إلى بدايات العصر الحديث في الشرق العربي والإسلامي، وربما في العالم كله.

وبسبب استحالة متابعة الأحداث القديمة بشكل مباشر؛ فإن الباحث لابد له أن يعمد إلى استخدام الأدوات المساعدة له، والتي سيشار لها لاحقاً، كالوثائق وكافة المصادر الأولية المرتبطة بالأحداث، أو بالقطاع الزمني الخاضع للبحث والتحليل (١)، أقصد هنا الظاهرة التاريخية أو الحضارة، ويقوم بدراستها بمنطق استقرائي بما يرتبط بالاستقراء من تحليل ونقد، وتعرُّف مبررات حدوث الواقعة التاريخة أو الحضارية، وربطها – بالضرورة – ببقية الوقائع الأخرى في نفس فترة الدراسة.

(١) لمزيد من التفاصيل عن مصادر التدوين التاريخى أنظر : السيد عبدالعزيز سالم : التاريخ والمؤرخون، ص١٣٣-٢٤٦.

ولكي ينجح الباحث التاريخي أو الحضاري في استخدام هذا المنهج موضوعياً وبدون أحكام مسبقة؛ عليه عدم الاستكانة، وعدم أخذ أدوات المنهج التاريخي باعتبارها مسلمات يجب ألّا تُناقش، ويجب ألّا تُصنَّف، ولذا يجب تقسيمها إلى نوعين:

١- مصادر أولية.

٢- مصادر ثانوية[١].

ولا يفوتني التركيز على جزئية المسلَّمات المشار إليها، فعلى الباحث ألّا يقدس أدوات المنهج التاريخي وبالذات المصادر القديمة التي كتبها أصحابها، أو يعتبرها غير قابلة للنقاش، بل عليه التيقن من شخصية الإخباري، ومدى صدق روايته من حيث الأصالة، وثبوتها من حيث الزمان والمكان، وهو ما أُصطُلح على تسميته في أدبيات المنهج (النقد الخارجي) أو النقد الظاهرى[٢]، إلى جانب هذا يجب على الباحث التيقن – قدر الممكن – من الملابسات التي ظهرت فيها الوثيقة حتى ينطبق عليها بهذه الشروط مصطلح (موتيفا[٣])، وهو ما يسمى (النقد الداخلي) أو الباطنى[٤].

والخطوة التالية لما سبق؛ ويجدر أن يقوم بها الباحث، تكمن في توضيح ماهية مشكلة البحث[٥] بما يشمل ذلك من عناصر مرتبطة بهذه الماهية، وللأسف هذا ما يغيب إلى حد كبير عن

---

[١] سيأتي ذكرهما تفصيلاً بعد قليل.

[٢] شوقى الجمل : علم التاريخ، ص١٣٧-١٤٥.

[٣] الموتيفا من مصطلحات علم الوثائق والمكتبات، وتعني الوثيقة المعتمدة والموثوق فيها، ولا يتطرق إليها شك، أحمد أنور بدر، أساسيات علم المعلومات والمكتبات، الاسكندرية: دار الثقافة العلمية، ١٩٩٥ م.

[٤] شوقى الجمل : علم التاريخ، ص١٤٥-١٥٣.

[٥] ولأننا نهدف من هذا الكتاب إلى إثارة مشكلات أكثر مما نسعى إلى طرح حلول؛ فهل هناك فرق بين البحث والدراسة؟!.. من المتصوَّر أن يكون هناك فارق، فأغلب الظن أن الدراسة قد تكتفي باستعراض ظاهرة ما وردت في الأدبيات السابقة، ولغوياً تعني قراءة الكتب وفهمها وحفظها (مادة "درس" بالمعجم الوسيط)، أما : بَحَثَ الشيء: أي طلبه وفتّش عنه، وبَحْثُ الأمر هو السؤال والاستقصاء وبذل الجهد، وجمع ما يتصل به، ومن ثم يكون البحث ثمرة من ثمرات هذا الجهد (مادة "بحث" في المعجم الوسيط)، والخلاصة أن الدراسة قد تفيد صاحبها فحسب، أما البحث فيفيد صاحبه والمجتمع كله بما أضافه من جديد في مجال العلم.

البحوث التاريخية و الحضارية، وأهم هذه العناصر المرتبطة:

- المقدمة أو التمهيد، والذي يتدرج فيه الباحث من العام إلى الخاص.
- تعريف المشكلة وتكثيفها حتى يستشعرها القارئ وينفعل بها، وتدفعه إلى قراءة هذا البحث.
- تذييل الاستعراض المكثف لمشكلة البحث بتساؤل رئيس.
- تحديد التساؤلات الفرعية المنبثقة عن التساؤل الرئيس.
- وضع فروض للبحث وليس افتراضات[1]، بهدف التحقق من صدقها من عدمه.
- استنباط أهداف البحث من تساؤلات وفروض.
- تحديد الأهداف العلمية (النظرية) والعملية (التطبيقية) من إجراء هذا البحث.
- ثم تحديد محددات البحث (حدود) من زمنية ومكانية وموضوعية وبشرية.
- ذكر أوجه قصور البحث بعد الانتهاء منه.

إن الخطأ الذي يقع فيه الباحث هو سوء استخدامه لأحد أدوات المنهج التاريخي، ومن ثُمَّ فخطأ الإخباري مثلاً أو المؤرخ القديم؛ يقع فيه الباحث الحديث، وذلك بسبب عدم تمحيصه جيداً - وبشكل كاف - لما أورده المصدر، لقد جاء تحليله خاطئاً؛ لأنه لم يتقن استقراء الموتيفا أو المعلومة الواردة بها، وكان يجب عليه توظيف الاستدلال العقلي، وبعده يتساءل عن آراء الإخباري أو المؤرخ، هل ما صدر عنه كان تعبيراً عن الحقيقة؟، هل كان تعبيراً عن الأحداث التي وقعت بالفعل؟، أم كان صادراً عن هوًى وعن ضغينةٍ في النفس إزاء المرويِّ عنه، وهل كان يعمل لحساب طرف آخر في الظل لا نعرف عنه شيئاً من الوهلة الأولى؟!.

---

[1] من الخطأ الشائع قولنا: افترِض كذا. والصواب: اِفْرِض كذا..؛ لأن الافتراض هو ما كان في حكم المتحقق والمعلوم بالضرورة، وهو ما تحوَّل إلى حقيقة، أما الفرض فهو الاحتمال أو الحدس البحثي إن صح التعبير، وفاض علماء المنهجية والإحصاء في شرح الفروض مما لا داعي للخوض فيه لأنها أمور صارت بدهية.

هل .. وهل .. وهل .. مئة سؤال يجب على الباحث الحصيف أن يسألها.. وأن يجيب عنها على مهل.. وفي هذا الصدد أذكر أني انشغلت كثيراً أثناء إعداد بحثي عن فترة حكم الخليفة الناصر؛ بعز الدين بن الأثير.. فرحت أبحث عن أسبابٍ – لم أكن أعرفها حينئذٍ – هجومه على الخليفة الناصر لدين الله.. وتحفظه كثيراً عند الحديث عنه.. مع أنه كان معاصراً له.. وغير ناقلٍ عن مصادره المعروفة، وأهمها ابن جرير الطبري.. هل كان الناصر بهذا السوء؟!.. وهل المؤرخون المعاصرون لابن الأثير.. الذين نقلوا عنه نصاً وروحاً مقولاته المشهورة؛ كانوا هم أيضاً سيئي النية؟.. أو كانوا يميلون على المستوى السياسي أو المذهبي إلى أطراف أخرى تمالئ الناصر العداوة والبَغْض؟

هذا موضوع مثير وشيّق سأتناوله خارج دائرة هذا الكتاب.. ولكني أردت التأكيد على أن الباحث يجب عليه أن يحاكم المصدر الذي ينهل منه بياناته ومعلوماته.. وأن يقوِّمها بميزان الذهب قبل أن يصدر أحكاماً غير ناضجة فكرياً.. كما يفعل بعض المعاصرين من الباحثين الذين صدّقوا ابن الأثير فيما ذهب إليه!.

أقول.. إن المنهج التاريخي يحمل في طياته الكثير من الإيجابيات، والكثير من السلبيات والمآخذ أيضا، فسبْر غور الطبيعة البشرية – استفادةً من علم النفس – وكيفية تطور المجتمع الإنساني – استفادةً من علم الاجتماع – ؛ ومسار هذا التطور وكيفيته؛ وهل اتخذ نمطاً متعرجاً أم مستقيماً؛ صاعداً أم هابطاً؛ "وكمية" كل تلك الأنماط – استفادةً من علم الإحصاء – ؛ يعد من أهم إيجابيات المنهج التاريخي[1].

ولكوني من المقتنعين بأن الهدف الأهم من دراسة التاريخ هو قتله بحثاً، لفهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل؛ فيجب الاعتراف بأن الحاضر هو نبت الماضي، وحياتنا اليوم معتمدةٌ على حياة من سبقونا، وهي امتدادٌ طبَعِيٌ لها، ولا يمكن أبداً فهم أنفسنا وردود أفعالنا ما لم نعد إلى الخلف، فأنساقنا المعاصرة دينياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً نبتة الماضي، ومع قدرة المنهج

[1] عن العلوم البينية أو المساعدة فى تدوين التاريخ أنظر : حسن عثمان : منهج البحث التاريخى، ص٢٥-٥٢ ؛ حسنين ربيع : محاضرات فى علم التاريخ، ص٧٣-٨٧ ؛ أحمد زكريا : ما التاريخ، ص٧٧-٨٢.

التاريخي المدعوم بخبرات ونظريات علوم إنسانية ورياضية أشرت إليها يمكن لنا أن نكوِّن قناعات يمكن الاتفاق عليها – إلى حد كبير – فيما يثار حول كثير من قضايا تاريخنا الوسيط الخلافية.

وأظن أن سلبيات المنهج التاريخي ليست في عدم ثرائه واتساع أفقه النظري؛ بالعكس.. أتصور أن عدم التدقيق والتمحيص من الباحث وعدم توظيف تطبيقات المنهج العلمي، وعدم الاستفادة من إمكانات التقنيات الحديثة التي لم تتح لأجيال أساتذتنا؛ هي التي تبرز هذه السلبيات، لكن إجمالاً يمكن تناول سلبيات المنهج التاريخي مع التعليق عليها في:

١- عدم ضمان نزاهة المصدر، وعدم ضمان نزاهة الباحث، ولا أحد يملك محاكمة ضمائر البشر إلا الخالق سبحانه وتعالى.

٢- فرض فرضيات غير قابلة للتحقيق، خاصة إذا كان الباحث لا يريد إجهاد نفسه وبدنه وماله.

٣- بدايات التاريخ الإنساني غير معروفة تحديداً، وإن كانت معروفة فهي على سبيل التخمين والاجتهاد، بمعنى آخر هناك ذكر عام لها في القرآن الكريم، ولكن أطلق المؤرخون والإخباريون والمفسرون العنان لخيالهم فقالوا وأكثروا.. فهل لنا أن نقول إنه في هذا الموضع منهج تأويلي؟!!، أو أنه يعتمد في كثير من الأحيان على التفسير الذاتي؟!

٤- المقولة الشهيرة التي يرددها الكثيرون من دارسي وباحثي التاريخ والحضارة، والتي تقول إن البحوث التاريخية عرضة دوماً للتعديل المستمر، والرفض والإلغاء، وتبني الأفكار الجديدة بناءً على ما تسفر عنه الوثائق الجديدة المكتشفة، والحقيقة إن هذا كلام يتسم بالوجاهة على مستوى المنهجية والفهم العلمي للظاهرة التاريخية والحضارية، ولكن إلى أن يطرأ جديد، وتكتشف وثائق جديدة تبدل من أفكارنا يجب الإقرار بحاجتنا إلى بحث تاريخي جاد، يحمل في ثناياه الإيمان بالثوابت، وبدون الإيمان بالثوابت فالخيمة لا تستقيم بأوتارها فقط، إذا لم يوجد عمودها، وعمودها أو عمادها هو الثوابت التي يجب ألا تهزها رياح التوجهات الفكرية أو المذهبية، أو حتى السطحية في تناول

الظاهرة التاريخية أو الحضارية أو الاجتماعية على وجه العموم!

ويبدو في هذا السياق – والحالة هذه – أن أميل إلى التشدد بعض الشيء فأطالب بأن يكون بحث التاريخ العربي الإسلامي خطاً أحمر، أو كما يقولون قضية أمن قومي، لا تخضع للتأثير الذاتي، والتأثر بالغير، ولتلافي ذلك أقترح أن يكون البحث التاريخي ذا بُعْدٍ جماعي لا فردي، بمعنى أن يتم من خلال فرق عمل بحثية، ذات ثوابت وأطر متفق عليها مسبقاً من خلال سياسة الجامعة – أي جامعة – البحثية، وبالتالي من خلال فهمنا نحن كعرب ومسلمين لمكانتنا ووضعنا الجغرافي والتاريخي والحضاري، ودورنا القديم والمعاصر في تزويد شعلة الحضارة الإنسانية بزيت وقودها واستمراريتها.

وليس هناك أروع من كلام ابن خلدون السابق لعصره بمئات السنين؛ لدرجة أن نحتاج إليه اليوم ونستشهد به، فقد أكد هذا المفكر العربي المبدع على استخدام المنهج التاريخي في إبداعاته الخالدة عندما قام ببراعة منهجية منقطعة النظير بربط الوقائع التاريخية / الحضارية / الاجتماعية بعضها البعض، وربط "العلة بـ "المعلول"، بمعنى أن الأحداث المتشابهة لابد – منهجياً – أن تولد من رحم الملابسات والظروف المتشابهة، وذلك لأن الملابسات المتشابهة تقع في وقائع متشابهة، ويقول أيضاً إذا أردنا اشتقاق أمر من الأمور المتعلقة بالمستقبل؛ فيجب علينا دوماً قياس ما يصلنا من أنباء الماضي بمقياس الحاضر[1].

الأسلوب الإحصائي في دراسة التاريخ

أنتقل الآن إلى قضية مثيرة للجدل، وهي إمكانية توظيف علم الإحصاء والمنهج الإحصائي في البحث التاريخي والحضاري، وقد أشرت إلى هذا في مواضع عديدة من هذا الكتاب، وجدير بالإشارة أني قمت بتوظيف شيء من المنهج الإحصائي في دراستي للماجستير المشار إليها..

والحقيقة أن انتهاء الحرب العالمية الثانية دفع الغرب دفعاً إلى استخدام المنهج الإحصائي، وخصوصاً في علم الاجتماع، نظراً للحاجة الماسة إلى التخطيط وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

---

[1] دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: محمد عبدالهادي أبو ريدة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٣٨م، ص ص ٢٧٣-٢٧٤.

وقد يظن أحدٌ أن استعمال هذا المنهج في البحث التاريخي "فذلكة"[1] لا داعي لها.. وتنطوي على استعمال مُبالغ فيه للأرقام والأشكال البيانية، مما لا داعي له في البحث التاريخي المعتمد على التحليل الكيفي، وليس الكمي، وللأسف فهذا الظن غير صحيح.

إن استخدام الأدوات الإحصائية كمؤشرات لظواهر معينة، تعاون كثيراً على تفسير وتحليل هذه الظواهر، ومن ثُمَّ تعين على تعميم نتائج البحث، وتحوِّل النتيجة "الكيفية" المشروحة نظرياً باستخدام اللغة، إلى نتيجة " كمية" باستخدام الأرقام والأشكال البيانية والجداول التكرارية والنسب المئوية، وهذا التحليل الكمي الرقمي يؤكد التحليل الكيفي ويبرزه، ويضفي عليه مصداقية ما كانت له لولا المنهج الإحصائي.. فلماذا الرفض؟! ولماذا التوجس خيفة؟!

إذن المنهج الإحصائي يقوم بمهمات عديدة، منها:

١- مهمة وصفية تلخِّص المعلومات المتجمعة لدى الباحث، فتظهر بصورة سهلة ويسيرة على الاستيعاب والتخزين.

٢- مهمة استقرائية تضع محددات معينة لمجتمع البحث، فمثلاً العلماء في عصر الخليفة الناصر أمكن تقسيمهم إلى بغدادي المنشأ والمُقام، ووافدين من خارج بغداد ومقيمين فيها، وتخصصاتهم العلمية، وانتاجهم.. الخ.. الخ.

٣- مهمة منهجية من خلال تحويل التفاصيل إلى قوانين عمومية متكررة، يمكن القياس عليها عند استخلاص النتائج والاستنتاجات، وبينهما فرق بالمناسبة!.

وتتجلى أهمية المنهج الإحصائي في قدرته على التحليل بعد أن يتم جمع المعلومات، حيث يشتمل على طرائق مرتبة ومنظمة تعمل على تلخيص المعلومات والبيانات، وتنسيقها، ومن ثُمَّ يتم عن طريقه الربط بين أوجه الارتباط بين تلك المعلومات وتحليلها.

وهناك نوعان من الإحصاء، يسمى أحدهما الإحصاء الوصفي، وهو الذي يرتبط

---

[1] قد يظن القارئ أن الفذلكة نوع من الادعاء أو المنظرة كما يقولون، بينما اللفظة منحوتة من (فذلك كذا وكذا)، ومن ثم فالفذلكة هي مجمل ما تم تفصيله وخلاصته (ينظر: المعجم الوسيط، باب: الفاء مع الذال).

بـ"كيفية" وصف "مجتع البحث" من خلال "عينة" منتخبة منه، أي وصف سائر عينة البحث، ثم يتم تصنيف وحدات هذه العينة إلى فئات، وتصنيف هذه الفئات إلى عوامل متغيرة ومرتبطة بموضوع البحث، ومعنى هذا أن هذا النوع من الإحصاء الوصفي يقوم بتلخيص المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها وتصنيفها إلى وحدات وفئات وعوامل متغيرة، وبهذا الأسلوب؛ فإن هذه العملية تبدو مفيدة إلى حد كبير؛ لأنها تترك مجالاً أو فراغاً بين الفئات التي تم تلخيصها وتصنيفها نتيجة تجميعها في فئات، وهذه الفئات غير مستعدة للاختلاط مع أي فئة، وبالتالي يقوم الباحث بتهميشها أو حذفها، ولا شك أن هذه الطريقة تؤثر على تعميم نتائج البحث، إلا أن هذا النوع من الإحصاء يفيد الباحث، حيث يستطيع أن يوصله إلى معرفة العلاقات المتداخلة بين أكثر من عاملين متغيرين، ولنضرب مثالاً عملياً:

لو أني بصدد حصر علماء بغداد في فترة معينة، والذين اشتغلوا بالفقه فقط، أو بالتفسير فقط.. وكنت مسبقاً قد غذيت الحاسب بكل علماء بغداد في تلك الفترة، وبالعلوم التي اشتغلوا بها، وكنت أفرض أن عددهم (٣٥٠) عالماً، فإذا بي أكتشف بعد عمليات الإحصاء الوصفي بين فئتين، أن العدد تقلص إلى (٢٢٠) عالماً فقط، والسبب أن هناك علماء تم استبعادهم آلياً لاشتغالهم إلى جانب الفقه بعلم القراءات مثلاً، أو لاشتغالهم إلى جانب التفسير بعلم الحديث.

وجديرٌ بالذكر أن أهم أساليب وأدوات الإحصاء الوصفي التي استخدمت بعضاً منها، وأدعو إلى التوسع في هذا الاستخدام ما يلي:

- النسبة الحِصيَّة.
- النسب المئوية.
- المعدلات.
- الرسوم البيانية والقطاعات الدائرية.

وبإيجاز يبدو مُخلاً ؛ يمكن إلقاء الضوء على هذه الأدوات كالتالي:

١ـ النسبة الحِصّيّة:

عندما أقوم مثلاً بتقسيم مجتمع دراستي من العلماء إلى الفئات، فإن هذه الفئات يجب أن تتضمن وحدات غير متكررة، بمعنى أن الوحدة المتواجدة في الفئة (س) لا يجب تكرار تواجدها في الفئة (ص)، ومن ثُمَّ فإن النسبة الحصية تعني أن عدد الوحدات المتواجدة في كل فئة سيكون مقسوماً على الكل العام للوحدات، شريطة أن يكون مجموع النسبة الحصية لجميع الوحدات لا يزيد عن (١)، مثال:

نوع العلم	علماء بغداديون	علماء وافدون
التفسير	٥٨	٦٨
الطب	٤٣	١٣٧
الحديث	٤٨١	١٠٨١
المجموع	**٥٨٢**	**١٢٨٦**

نوع العلم	النسبة الحصية لعلماء بغداد	النسبة الحصية للعلماء الوافدين
التفسير	٥٨	٦٨
الطب	٤٣	١٣٧
الحديث	٤٨١	١٠٨١
المجموع	**٥٨٢**	**١٢٨٦**

وللتوضيح أكثر نقول: لو قسمنا علماء بغداد في التفسير الـ (٥٨) في الجدول الأول ÷ المجموع العام (٥٨٢)، كانت النتيجة (١) في الجدول الثاني.. وهكذا.

٢ـ النسبة المئوية:

ويتم الحصول عليها من خلال المعرفة المسبقة للنسبة الحصّية مضروبة في العدد (١٠٠)، ومعنى هذا عندما نستخدم النسبة المئوية؛ فإننا نقوم بتحويل الأرقام إلى كتل أو أحجام، وسيبدو الفارق بين النسبة الحصية والنسبة المئوية عندما نلاحظ أن الحصية مجموع فئاتها واحداً، بينما المئوية فمجموعها العام (١٠٠)، وإذا ظهر خلاف العدد (١٠٠)، يجب إعادة العملية، حيث هناك اختلاف في القيم العددية التي تم إدخالها، ولمزيد من الإيضاح نقول:

نوع العلم	عدد العلماء البغداديين	النسبة المئوية ٪
اللغة العربية	٦٣	٪٤٧,٣
الفلسفة	١٩	٪١٤,٣
علم الكلام	٢٧	٪٢٠,٣
الصيدلة	١٣	٪ ٩,٨
علم القراءات	١١	٪ ٨,٣
المجموع	١٣٣	%١٠٠

٣ـ المعدلات:

والمعدل يكون من خلال تقسيم فئة على فئة أخرى، وهي مسألة غاية في السهولة، فلو لدينا في علم الحديث علماء وعالمات مجموعهم (٥٠)، وكان فيهم (٣٠) من العلماء، و(٢٠) من العالمات، فما يكون معدل العلماء إلى العالمات:

٣٠ ÷ ٢٠ = ٣ ÷ ٢ أي ٣-٢

٤ـ الرسوم البيانية:

وأما الرسوم البيانية فهي ذات وظيفة تسهل الأمر على من لا يريد قراءة الأرقام في الجداول، بل يحتاج إلى معرفة خلاصة ما تم التوصل إليه في شكل خطوط أو أعمدة تمثل

البعد الثابت بين فئة وأخرى، وأهم الأشكال البيانية المستخدمة، الشكل التالي:

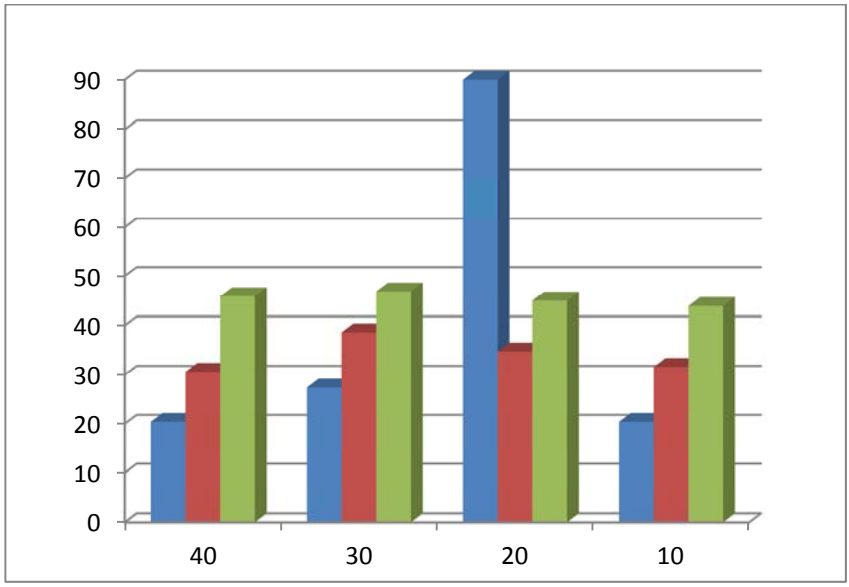

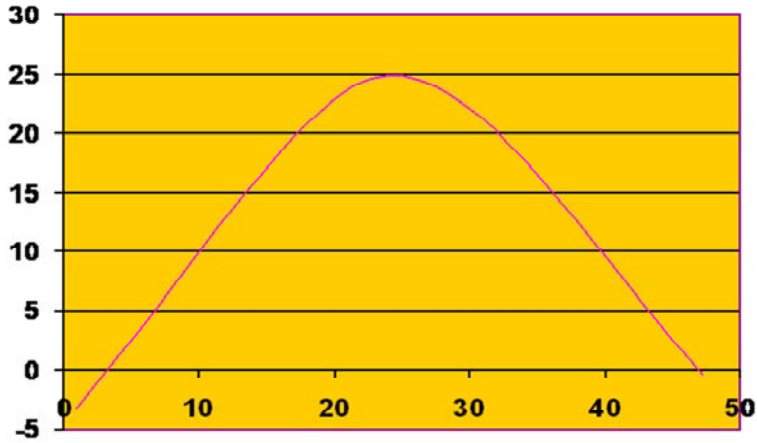

والشكل الثاني يسمى المنحنى التكراري الذي يوضح أعلى درجة في التكرارات وأدناها، واستخدمته الباحثة في بادئ الأمر، ثم ما لبثت أن عدلت عنه إلى الشكل السابق ذي الأعمدة لسهولة فهمه.

ومن خلال العرض السابق للمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي يمكن القول إن مناهج البحث ذات النزعة التجريبية والتحصيلات الكمية هي عرضة أيضاً للتحيز من الباحث، أقول هذا لتخفيف الوطأة عن الباحث في التاريخ والحضارة، أو الذي يتصدى للبحث الاجتماعي عموماً، ويجب على الباحث إدراك أن مقياس "العلمية" في المنهج المستخدم في العلوم الإنسانية ليس هو وحده الفيصل الوحيد، بل إن تحري الدقة، ومناقشة المصدر أو المرجع قبل نقل المعلومة، وعدم التحيز بأي شكل من الأشكال هو الكفيل بإنتاج بحث علمي جاد يحترم العقل، ويبجِّل الحقيقة، فلا أحد يستطيع أن يدَّعي امتلاكه للحقيقة كلها دون غيره، بل الجميع معنيّون بتحري رؤية هلالها.